

هل تحقق المعادلة بتعزيز القطع وبقاء الأسعار بلا تأثر محلياً؟ وزير الزراعة لـ«الوطن»: هناك تراجع في أسعار الأغنام لم ينعكس على أسعار اللحوم

رامز محفوظ



بيّن وزير الزراعة محمد حسان قفنا في تصريح خاص لـ«الوطن»، أنه نتيجة شح الموارد العلفية والجفاف وتراجع الغطاء النباتي بشكل كبير جداً هناك صعوبات كبيرة أمام المربين لتأمين الأعلاف وكذلك هناك ارتفاع كبير بأسعار الشعير والأعلاف. ونوه إلى أنه عملياً كان من المخطط أن يكون إنتاجنا من الشعير هذا العام ١.٩ مليون طن لكن نتيجة ظروف الجفاف كان إنتاجنا فقط ٢٥٤ ألف طن وهذه الكميات سيذهب جزء كبير منها نحو الزراعة وبالتالي لا توجد كميات متاحة وهذه كميات مستوردة، لافتاً إلى أن الكميات المستوردة تورد إلى السوق وبالتالي كان هناك ارتفاع في أسعار الشعير لأنه يحتاج للقطع.

ولفت إلى أنه بالنسبة للقطع الموجود محلياً هناك تراجع في أسعار الأغنام لكن هذا التراجع لم ينعكس على أسعار اللحوم في الأسواق خلال الفترة الماضية، موضحاً أن تراجع أسعار الأغنام نتيجة لعدم إمكانية المربين الذين لديهم عدد كبير من القطع توفير الأعلاف اللازمة للتربية لذا اضطروا لبيع جزء من أغنامهم من أجل المحافظة على باقي القطع الموجود وهذا الأمر أدى إلى تراجع أسعار الأغنام بشكل كبير عند المربين. وبين أن هناك كميات من الأغنام يتم تهريبها من شمال الغرقات إلى الدول المجاورة ومن أجل ألا يستمر التهريب سمحت بالتصدير بشكل نظامي وتم تحديد مدة شهر للتصدير من أجل تصدير كمية معينة، مبيّناً بأن الكمية الإجمالية المحددة في قرار السماح بتصدير ذكور الأغنام والماعز يجب ألا تتجاوز لكل مصدر أكثر من ألف رأس خلال المدة المسوحة للتصدير لنهاية الشهر القادم، متوهمًا إلى أنه ليس هناك كمية محددة يومياً

المصدر عن كل رأس غنم يصدر ٥٠٠ دولار إلى مصرف سورية المركزي وهذه المبالغ المدفوعة يخصص ٥٠ بالمئة منها لاستيراد الأسمدة ومستلزمات إنتاج القطاع الزراعي للموسم الحالي. وبين أنه يتم حالياً استيراد الأعلاف والأسمدة لكن هناك شحاً في القطع الأجنبي ولا يمكن القول إنه تم السماح بتصدير الأغنام والماعز نتيجة الشح في القطع الأجنبي لكن من أجل أن تزيد الكميات الممكن استيرادها من الأعلاف خصصنا هذه المبالغ التي سجلها عليها (المرزقي) من مصدري الأغنام والماعز من أجل استيراد الأعلاف. وأوضح أن السماح بتصدير الأغنام والماعز يعتبر عملاً خطوة إيجابية تهدف لزيادة كمية الأعلاف المستوردة وبالتالي سيؤدي ذلك لتراجع أسعار الأعلاف نتيجة زيادة فرص المنافسة وهذا الأمر ينعكس إيجابياً

إضافياً دعم الحكومة. وبين أن هذه السياسة التصديرية ليست وليدة اليوم وسابقاً في فترة ما قبل الحرب وصلنا إلى رقم تصديري بحدود ٢,٥ مليون رأس غنم في إحدى السنوات، مبيّناً في الوقت ذاته أن ارتفاع أسعار اللحوم حالياً ليس بسبب أن أعداد الأغنام كثيرة أو قليلة أو أن المعروض للذبح قليل إنما نتيجة لارتفاع قيمة الأعلاف وبالتالي تكون تكلفة التربية عالية وسواء كان هناك تصدير أم لم يكن فلن يتأثر سعر اللحوم في الأسواق لكن من الممكن أن يكون هناك استغلال من بعض التجار ويقوموا برفع أسعار اللحوم. وهذا وكانت قد سمحت وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية بتصدير ذكور الأغنام والماعز الجبلي حصراً حتى نهاية تشرين الأول ٢٠٢١، وبما لا يتجاوز ١٠٠٠ رأس لكل مصدر، وبوزن لا يقل عن ٣٨ كيلو غراماً للرأس الواحد. والزم القرار المصدر بإعادة ٥٠٠ دولار مقابل كل رأس مصدر، أو إعادة ٣٠٠ دولار عن كل رأس مصدر واستيراد رأس مقابل كل رأس صدره، وذلك وفقاً لإعادة تعهد القطع وفق تعليمات مصرف سورية المركزي. ووفق القرار، يرصد المركزي ٥٠ بالمئة من القطع الناتج عن التصدير لصالحه استيراد مستلزمات الإنتاج الزراعي للموسم القادم وخاصة الأسمدة والأعلاف، وفق أولويات وزارة الزراعة، ويحدد (المرزقي) أولويات استخدام النسبة المتبقية من القطع الناتج عن التصدير.

«كي لا يستمر التهريب سمحنا بالتصدير النظامي لمدة شهر وألف رأس لكل مصدر!»

بعد تأمين الاعتمادات المالية.. المفروزن للوحدات الإدارية من المسرحين إلى العمل الأسبوعي القادم

إطرطوس - هيثم يحيى محمد



عدت شكاوى من المسرحين المغرزين يشرحون فيها معاناتهم في الذهاب والإياب للسؤال عن سبب عدم مياشرتهم بخلاف زملائهم في الجهات العامة الأخرى ما دامت أنت الاعتمادات، ويتفقون فيها القاضين على البلديات ويحملونهم مسؤولية التأخير الجديد. تابعتنا هذه القضية مع عدد من الوحدات الإدارية وسألنا عن السبب في هذا التأخير الجديد في المدير الإداري تأشيرها من الجهاز المركزي للرقابة المالية أو لأسباب أخرى لا نعرفها وفي ضوء ذلك نتلقى «الوطن» كل يوم

إعانتها لهم. أمين عام المحافظة ورداً على سؤال «الوطن» عن أسباب التأخير وعد متابعة الأمر والتدقيق في أسباب التأخير مع كل الوحدات الادارية ومساءلة المقصرين وتسريع إجراءات التعيين. محافظ طرطوس صفوان أبو سعدي وبعد أن وضعنا بصورة التأخير الأول والثانية والثالثة، وتلقنا يومها على المديرية المختصة بالمحافظة الإجابة وبعد إجاباتها المحافظ أقالها إلينا حيث تضمنت الجواب أنه فيما يخص الفئة الثانية والمغرزين للأمانة العامة قراراتهم قيد التأشير في الجهاز المركزي وخلال هذا الأسبوع سيبدأ سير العمل، أما فيما يخص الوحدات الإدارية فهو الشيء نفسه كذلك وفق المعلومات من رؤساء الوحدات الإدارية... والسبب في التأخير كان بسبب تأخر الاعتماد المالي والموضوع قيد المتابعة. وبخصوص الفئتين الرابعة والخامسة تضمنت الجواب أنه تم الفرز للوحدات الإدارية بعد ورود قرار وزارة التنمية الإدارية ليتم مخاطبة الوزارة بتأمين الاعتماد لهم والموضوع متابع من مدير المالية في الأمانة العامة. مما تقدم نلاحظ أن التأخير الحاصل حتى الآن بعد تأمين الاعتمادات تتحمل مسؤوليته الوحدات الإدارية أكثر مما يتحمل مسؤولية تأخيرها هذا الشهر، أما الفئة الرابعة فسوف يتم إعداد قرارات تعيينهم لاحقاً ومن ثم إرسالها للتأشير والفئة الخامسة بعدها عند تأمين الاعتماد المالي لها. أما رئيس مجلس مدينة الديكيش سامي سويدان فأكد أنهم أعدوا القرارات للمغرزين وعددهم ٣١ وأرسلوها منذ أسبوع للجهاز المركزي لتأشيرها وهم بانتظار الحاجة لهم وهم بأس الحاجة للعمل.

السورية للتجارة
تبيع الموز بـ 3 أضعاف
سعره في الأسواق المجاورة

زلناه بهالسر
لنشوف مين اللي لسه
معه مهاري ..



٤٥٠٨ طلاب يدرسون في ١٥ مدرسة مهنية وثلاث مدارس خارج الخدمة رئيس دائرة التعليم المهني: مستوى الطلاب المقبولين متدن وأعمارهم كبيرة

القنيطرة - خالد خالد

يعاني التعليم المهني في تربية القنيطرة صعوبات عديدة كحالة أقرانه في بقية المديرية، والمؤسف أن بعض الصعوبات ناتجة عن ضعف الإمكانيات في تربية القنيطرة كتأمين وسيلة نقل أو وسيلة اتصال. وبين رئيس دائرة التعليم المهني والتقني بتربية القنيطرة خلف العبد الرحمن الصعوبات التي تواجه التعليم المهني بشكل عام والقنيطرة بشكل خاص وتمثلت بتدني مستوى الطلاب المقبولين في التعليم المهني مما يتطلب إعادة النظر في آلية قبول الطلاب في التعليم المهني، إضافة لتقص الكادر التدريسي في الثانويات المهنية لبعض الاختصاصات العملية والنظرية، كما أن أعمال الطلاب المقبولين في الصف العاشر (أول ثانوي) المهني كبيرة ولا تتناسب مع المرحلة، مقترحاً بالنسبة للأعمار الكبيرة قبولهم في مراكز تدريب تابعة للتعليم المهني ويمكن القبول في هذا المركز من يرغب شرط حصوله على شهادة التعليم الأساسي كحد أدنى.



للمرحلتين، معتبراً أنه من الأفضل فصل إدارة المعاهد عن إدارة الثانويات. ولفت إلى عدم الاستفادة من منتجات الطلاب لعدم وجود آلية لطريقة تصريف المنتجات، ما يستوجب إيجاد آلية أو طريقة أو وسيلة من خلال بعض الجهات المعنية في بيع المنتجات وإقامة دورات توعوية تخصصية ومستمرة ولو بأسعار رمزية أو عن طريق لجان الشراء في الثانويات المهنية وتوزيع العائد على الطلاب والقائمين على التدريب وهذا أحد محفزات إقبال الطلاب على التعليم المهني. وأشار إلى عدم توفر وسائل نقل بالنسبة لدائرة التعليم المهني والثانويات المهنية بالشكل المطلوب مما يؤدي إلى عرقلة العمل، إضافة إلى صعوبة الاتصال مع بعض المدارس بسبب عدم توفر هاتف أرضي فيها وعدم وجود



أجرة فلاحه الدونم في الغاب ٢٥ ألف ليرة والفلاحون ألقوا عن زراعة البطاطا

حماة - محمد أحمد خيازي

يعاني مزارعو المحاصيل التكتيفية والصفيفية بمنطقة الغاب، عدم توافر المستلزمات الضرورية، لزراعتهم والاعتناء بها، وخصوصاً المحروقات التي يضطرهم شحها لدى الهيئة العامة لإدارة وتطوير الغاب، لشراؤها من السوق السوداء، بسعر ٣٥٠٠ - ٤٥٠٠ للتر. وبين مزارعون لـ«الوطن» أن مردود محاصيلهم المتوقع لا يغطي نفقات زراعتهم، ما يعني تكبدهم خسائر فادحة، وأوضحوا أنهم التزاموا بالخطأ الزراعية للمحاصيل التكتيفية والصفيفية، ولكن الجهات المعنية بالعملية الزراعية والإنتاجية لم توفر لهم لتاريخه مستلزمات ذلك، وإن وفرت فبالحدود الدنيا، ولفت بعضهم إلى أنهم لن يقدموا على هذه الزراعة بالموسم القادم لأنها غير مجدية ولا مجزية. رئيس قسم الإنتاج النباتي بالهيئة العامة لإدارة وتطوير الغاب، عماد النعسان بيّن لـ«الوطن» أن الخطة المقررة للمحاصيل والخضر التكتيفية في مجال عمل الهيئة، تضمنت زراعة نحو ٩٨٨٠ هكتاراً، بالمحاصيل الزيتية والخضر التكتيفية الشتوية، والعلفية والبقولية والرغوية، بينما المنفذ ١٤١٧١ هكتاراً مروية، منها بالمحاصيل الزيتية ١٧٩ هكتاراً من السوسم، و٢٢٨ هكتاراً من عباد الشمس العادي، و٢٥ هكتاراً من عباد الشمس الزيتي، و١٩٥ هكتاراً من فول الصويا، و٤٧٢٦ هكتاراً من الفول السوداني. ومن المحاصيل العلفية والبقولية والرغوية، نحو ١١٦ هكتاراً من ذرة المكاش، و٤٥ هكتاراً من الذخن، و٩٩ من الذرة العلفية، و٣٥ هكتاراً من الذرة البيضاء، و١٦٧٠ هكتاراً من الصفراء. وأوضح أن الخطة المقررة لزراعة المحاصيل والخضر الصفيفية، تضمنت زراعة ٧٣٧٠ هكتاراً، والمنفذ منها ٧١٣٣ هكتاراً، ومنها القطن المروري المزروع ٢٥٢ هكتاراً فقط من أصل ١٤٩٠ هكتاراً، ومن التبغ المزروع ٢١٠٠ هكتاراً وهو المخطط ذاته، ومن المحاصيل الزيتية المقرر زراعة ١١٩٢ هكتاراً، والمنفذ ٢٦ هكتاراً من عباد الشمس، و٣٣ هكتارات من السوسم، و٢٥٧٧ هكتاراً من الفول السوداني، و٦ هكتارات من فول الصويا، ومن المحاصيل الرغوية والبقولية، ٩٣ هكتاراً ذرة مكاش، و١٣ هكتاراً ذرة علفية، و٣٦ هكتاراً ذرة بيضاء، و١٥٤ هكتاراً ذرة صفراء. وعزّ النعسان تدني نسبة زراعة القطن، إلى إحصاء المزارعين عن زراعته، لعدم جدواه الاقتصادية بالنسبة إليهم، وعدم مناسبة الأسعار التشجيعية الرسمية لتغطية تكاليف إنتاجه العالية، وبين أن المزارعين يعانون شح المحروقات لرية، وسعرها المرتفع بالسوق السوداء. وكشف أن مزارعي البطاطا ألقوا عن زراعتها بسبب ارتفاع أسعار البذار، وكلفة الإنتاج العالية قياساً لأسعار البطاطا بالسوق. وأشار إلى أسباب أخرى، منها عدم الاعتماد على المختنة الزراعية لعدم توافرها، وذكر أن الهيئة تخطط لزراعة الشوندر السكري، ولكن الفلاحين سيحجمون عن زراعته، لارتفاع التكاليف أيضاً، فأجرة فلاحه الدونم اليوم نحو ٢٥ ألف ليرة.